الديمقراطية وحرية الرأي

إملان داتا

يتقبل المجتمع البدائي عقائد وتنظيمات معينة دون تساؤل او اختلاف. ولكن الاتفاق الديمقراطي يختلف بطبيعته عن هذا الاجماع البسيط. فللقبيلة الهها القبلي وشيخها، يدين لهما الجميع بالولاء والطاعة، بحكم العادة وبدون تساؤل. وهذا هو اساس التضامن القبلي. ولكن في مرحلة اعلى من التطور الاجتماعي، يبدأ افراد المجتمع بالاختلاف فيما بينهم فيما يتعلق بطبيعة عقيدتهم ومضمونها. فبينما يفقد البعض الايمان بالله، يختلف اولئك الذين يبقون على ايمانهم الى درجة كبيرة في تصورهم لله ولعلاقته بالكون. وبذلك تنشأ حالة جديدة يتحتم على المجتمع ان يتكيف لمواجهتها.

ويمكن مواجهة هذه الحالة الجديدة بطريقتين : الاولى، وهي طريقة الحكم المطلق، وتكون بالقضاء على اوجه الاختلاف، وذلك للعودة الى حالة شبيهة بالاجماع القبلي، ولكن في ظروف يكون فيها هذا الاجماع غير تلقائي بل مفروضا بطرق غير طبيعية. والواقع ان اغلب الصور المثالية للمجتمع قبلية في حقيقتها. فالناس تحب ان تتصور ان الاختلافات داخل المجتمع ليست حتمية، بل هي نتيجة الشرور الانسانية او سوء النظم الاجتماعية. وتؤدي وجهات النظر هذه منطقيا الى الحكم المطلق . والطريقة الاخرى هي قبول اوجه الاختلاف كضرورات، فكلما ارتفع الافراد عن مستوى الانسان البدائي، اختلفوا فيما بينهم في الميول والاذواق او التجارب الداخلية والمشاكل والمعتقدات. هذه الاختلافات طبيعية ، بل مفيدة : فيجب ان يترك الافراد احراراً الى اقصى حد ممكن ، في حدود عدم التعدي على حرية الآخرين ، ليتدبر كل خلاصه بطريقته الخاصة. هذا هو ايمان الفرد الديمقراطي : فهو يؤمن بالوحدة في الاختلاف ومن خلاله.

واذا تقبلنا التركيز على الحرية الفردية كأساس طريقة الحياة الديمقراطية ، اتضح لنا ان تعريف الديمقراطية بانها حكم الشعب او اغلبية الشعب ما هو الا تبسيط شديد . فلا يجب ان يكون الحكم على النظام الهتلري بانه ديمقراطي او غير ديمقراطي معلقاً على مجرد

عدّ الاشخاص الذين كانوا يؤيدونه. فلا يمكن ، اذا قررت الاغلبية في مجتمع متعصب القضاء على كل صوت للاقليات ، اعتبار النظام ديمقراطياً لمجرد ان هذه التصرفات المنافية للديمقراطية قد حازت على رضى الاغلبية . فحتى في مفهومنا الضيق ، تعتبر الديمقراطية اسلوباً سلمياً لاحداث التغييرات السياسية، وهي بذلك تقرر حق الاغلبية او ممثلي الاغلبية في الحكم ، كما تقرر حق الاقلية في ان تحاول بكل الطرق السلمية اكتساب الاغلبية . وتعتبر كل حالة من حالات حكم الاقلية حالة حكم غير ديمقراطي، ولكن ليست كل حالات حكم الاغلبية حالات حكم ديمقراطي. فبدون حق الاقلية في اكتساب الاغلبية تفقد الديمقراطية مغزاها الديناميكي وتتحول الى ضدها.

ولا تقتصر الديمقراطية، بمعناها الاوسع، على كونها اسلوبا لاحداث التغييرات السياسية بل تعتبر كذلك نظاما يعطي الفرد الحد الاقصى من فرص تطوير ما هو فريد فيه واغناء المجتمع عن طريق مساهمته الفردية. وتتطلب الديمقراطية بالضرورة حق الفرد في الاستقرار المادي، باعتبار ان هذا الاستقرار شرط ضروري للنمو دونما عائق، ولكنها تتطلب ايضا ما هو اكثر من ذلك. فاذا كان الاستقرار غاية في ذاته، لما كان هناك اعتراض على استقرار معسكرات الاعتقال. اذ يعوق الديمقراطية توافر الحقوق الاقتصادية بشكل يتنافى مع الحرية السياسية وحقوق الانسان الاخرى بقدر ما يعوقها عدم توافر هذه الحقوق. وفي الحقيقة ان حقوق الفرد كانسان تفوق كل الحقوق الاخرى، ويحكم على هذه الحقوق الاخرى بقدر مساهمتها الفعالة في تثبيت حقوق الانسان الاساسية. وفي نطاق هذه الحقوق الاساسية تعتبر حرية الرأي والتعبير من اكثرها ضرورة. واهمية هذا الحق تظهر باعتباره غاية في ذاته وباعتباره وسيلة. فباعتباره غاية نجد ان مجد الانسان المميز هو في قدرته الفريدة على التأمل والتعبير الخارجي عن افكاره ومشاعره. فحتى اذا امكن في مجتمع شامل التنظيم التمتع بكل وسائل الراحة المادية في الحياة الى اقصى حد، فان احسن اشخاص هذا المجتمع سيشعرون بعد فترة من الزمن ان الحياة لا تعني كثيرا اذا كانت لمجرد التمتع بوسائل الراحة هذه. وسيشعرون ان شيئاً في صميم ذواتهم يختنق، وستثور رجولتهم على هذا الوجود الذي تغلب عليه المادية.

وقيمة حرية الرأي كوسيلة لا تقل عن قيمتها كغاية. فليس من غير المعتاد القول، في البلاد التي تكون فيها المشكلة الاقتصادية حادة، بان حرية الرأي ترف لا تقدر عليه الا البلاد المتقدمة اقتصاديا، ويمكن الاستغناء عنه حتى تحل مشكلة المجتمع المستعجلة، وهي

تدبير سبل العيش لملايين الشعب. على ان هذه طريقة خاطئة كل الخطأ للنظر في مسألة الديمقراطية.

حقا ان قلة فقط تهتم بالفكر. ولكن هذا لا يعني ان اقلية فقط تتمتع بثمرات هذا الفكر. فالتقدم في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية كان نتيجة جهود قلة من الاشخاص ذوي المواهب الاستثنائية. على ان الاكتشافات التي تحققت في ميادينهم عمت فائدتها افرادا يزيد عددهم كثيرا عن عدد اولئك الذين كان لهم ارتباط مباشر بعمليات الاكتشاف. اذاً فتقدم الافكار مهم ليس لقلة مختارة فقط، بل للمجتمع ككل. واذا كان الامر كذلك، وجب طرح سؤال في غاية الاهمية ألا وهو : على ضوء التجارب التاريخية، هل كان تقدم الفكر اسرع في بيئة تسودها الحرية ام في ظل حكم السلطة القوية؟ حقا، ان التنظيم مهم حتى لتقدم الفكر، ولكن قد تكون الحرية اكثر اهمية، وخاصة في الاطوار الاولى لعلم ما. والكثير من علومنا، وخاصة علم الاحياء وعلم النفس والعلوم الاجتماعية، لا تزال في اول اطوارها؛ وهذه العلوم هي التي ستساهم على الارجح بالقدر الاوفى في تحقيق السعادة الانسانية في المستقبل، وهي العلوم التي ستعاني بوجه خاص اذا استبدلت الحرية بحكم السلطة القوية. ولا جدوى من القول بانه يجب السماح بتداول الافكار التي تساهم في تحقيق التقدم دون غيرها، اذ لو كانت للتجربة التاريخية اية دلالة لامكن القول بانه لا يمكن ان تتوافر الكفاية اللازمة لاية مجموعة من الناس، مهما كانت حكمتهم، كي يحددوا مقدما الافكار التي ستكون في المدى الطويل اكثر مساهمة في تحقيق التقدم. فحتى الافكار الخاطئة كثيرا ما يكون لها حظها من المساهمة، الذي يؤدى على خير وجه حينما تناقش بحرية ويسمح لها بالانسحاب مع مرور الزمن بدلاً من ان يتم ذلك طاعة لارادة الدولة التي لا رادّ لها. ولقد اتضح، منذ زمن بعيد، ان الافكار تتطور في مجرى تناقضها وتداخلها، ولذلك فان تكريس اية مجموعة من الافكار كدين للدولة، وحمايتها ضد اي نقد اساسي، مع ترك حق التعليق على الكتابات المقدسة وتفسيرها لمؤمنين مختارين فقط، لهو بمثابة اقامة سد هائل في طريق تقدم الفكر وافقار المجتمع من الكثير من ثمرات هذا الفكر.

ولا يقتصر ضرر نظام الحكم المطلق في المجتمع على مجرد وقف تقدم الفكر. فليس اقل ضرراً من ذلك على الرفاهية الاجتماعية ذلك الجو الذي يخلقه خنق حرية الرأي والنتائج الغريبة لهذا الجو الخانق. فخنق حرية الرأي ليس مجرد عملية مادية، بل هو عملية نفسية كذلك. فهو لا يعني العمل الذي يقمع التعبير عن بعض الافكار فقط، ولكنه يدل كذلك على كراهية بعض الافكار وعلى تطعيم هذه الكراهية في اكبر عدد ممكن من الناس. وادخال

صورة معينة وممجدة من عدم التسامح في المجتمع يسمم المصادر الاولية للتضامن الاجتماعي. فالتعاون الحر يصدر عن الاستعداد لتقدير اوجه الاختلاف. وحيث يكون الاستعداد لتقدير اوجه الاختلاف محل قيود جدية، يصدر العمل الاجتماعي مجردا من روح التعاون الحر. وللكراهية مقابلها من الخوف. فالمجتمع الذي تدفعه الكراهية، يدفعه الخوف كذلك. وحيث لا تحوم اوجه الاختلاف، يتكون لدى الافراد حذر غريزي من الآخرين، حتى لا يظهروا بدون قصد اوجه اختلاف تستحق التعذير في نظر السلطة الحاكمة. وهناك اشياء قليلة جداً تؤدي الى التدهور المعنوي اكثر من الحذر المتواصل من الاشخاص الذين يحيطون بنا. وفي ظل الاشكال الحديثة للحكم المطلق، لا خلاص من هذا الحذر حتى في علاقة الفرد بأعز الاشخاص اليه، لان الدولة الحديثة قد فاقت النظم السابقة بشوط بعيد في تحكمها في الفن الدقيق الذي يضع الاشخاص المتحابين بعضهم ضد بعد بعض لخدمة الدولة. وفي ظل الديكتاتورية، ليس ثمة اجازة من الخوف.

ولقد قدمت نظم الحكم المطلق الحديثة نفسها في كثير من الاحيان بالوعد بانها الاستغلال، ولكنها لم تفشل ابدا في ايجاد تدبيرات جديدة للاستغلال. فدولة الحكم المطلق تنكر اية قيمة لكل من يظهر انه يحمل آراء تختلف عن الآراء التي اعتبرتها حكمة الدولة لائقة بالمواطنين الشرفاء. وبنفي قيمة هؤلاء الاشخاص يوضع بالضرورة اساس نوع جديد من الاستغلال. فالاشخاص الذين ينتمون او يشك في انهم ينتمون الى عقيدة مخالفة لا يستحقون اية رحمة، اذ أليست الرحمة بالعدو بمثابة الرحمة بالشر نفسه؟ وحيث يخفف ايمان المتعصب الاعتقاد الرحيم بان اسوأ الخطئة يمكن اكتسابه الى حظيرة الله تخفف الكراهية بالرحمة، ولكن حيث لا يوجد هذا الصمام تنعدم كل القوى الجامعة للكراهية؛ فيجب التخلص من اعداء الشعب في اقصى وقت ممكن، ولكن قد يكون ذلك بعد انقضاء الوقت الكافي لاستغلال كلماتهم الاخيرة للاضافة الى مجد الدولة. او لعله من الافضل الزج بهم في معسكرات العمل الجبري ليساهموا في بناء المجتمع الذي اخطأوا في حقه، باقصى قيمة فائضة يمكن ان تعتصرها الدولة منهم، قبل ان تغتني الارض بعظامهم. ولقد قال حاكم دولة حكم مطلق في منطق سليم متكامل: «اننا نستغل عمل اولئك المجردين من حريتهم في انشاء الطرق وفي مشاريع جماعية اخرى. لقد فعلنا ذلك في الماضي ونفعله الآن وسوف نستمر في فعله. ففي ذلك منفعة للمجتمع». والذي يجعل هذا الحديث عن منفعة العمل الجبري مكروها على وجه الخصوص هو ان دول الحكم المطلق تستغله ضد المعارضين السياسيين.

ولا يقتصر شك حكام دول الحكم المطلق المتعصبين على مواطنيهم فحسب، بل ان طبيعة وحدّة هدف تعصبهم تجعلهم غير قادرين على النظر الى الدول الاخرى الا من خلال منظار الشك؛ الا اذا قدم الخضوع التام ثمنا لصداقتهم. ويتعلم حكام دول الحكم المطلق بسرعة انه لا يمكن استخلاص اكبر درجة من الطاعة من مواطنيهم الا في حالة شعور المواطنين بحاجاتهم الى حماية الدولة، نتيجة تملك خوف حقيقي او وهمي لهم، وان واحدة من اسرع الطرق لخلق مثل هذا الذعر بين الناس هي اقناعهم بان العدو يطرق الباب ابدا. والحكم المطلق يسمح بازدهار ظروف الحرية داخل الدولة بنفس السهولة التي يتقبل ويعامل بها دولة منافسة، غير قابلة بزعامته، كدولة غير شريرة يجب الاحتياط ضدها بيقظة.

ولا يحتاط المرء ضد جاره بيقظة دون ان يدفع ثمن ذلك. وجزء من هذا الثمن معنوي، ولكن ثمن الدفاع، حتى من الناحية المادية، عال للغاية؛ فالدولة تقيس ما تقتطعه من مستوى الرفاهية المادية للمواطنين، ولا تكتفي ابداً بما تقوم به حتى تكون قد اقتطعت الى حد ادنى عرض كل السلع الاساسية للاستهلاك المدني. وكلما ازدادت الصعاب الملقاة على عاتق المواطنين، ازدادت ضرورة لوم العدو. وكلما ازداد تهليل المواطنين لذراع دولة الحكم المطلق التي تضفي عليها حماية ازداد احتمال سيرهم في اتجاه ما يحاولون تجنبه.

وحينما يكتشفون في النهاية انهم قد احتموا في ظل العلم الخاطىء، يكتشفون كذلك انهم قد تجردوا من حق رفع علم آخر. وحين تكون حرية الرأي والتنظيم ممنوعة، يكون طريق التغيير السلمي للوضع القائم مغلقا كذلك. هذا وحتى الثورات لا تحمل معها احتمالات التحرير، اذ لا يمكن قلب جهاز الدولة الحديثة بثورة داخلية، اذا تدخلت ظروف استثنائية؛ كل ما يستطيع المواطنون عمله هو الانتظار في صبر مؤلم.

كم يكون التفكير في كل هذه المشاكل غير ذي موضوع لو كانت حرية الرأي مجرد ترف تتمتع به نخبة المفكرين، او كان بالامكان تحقيق الرخاء بالاستغناء عن الديمقراطية. لكن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي، بل هي طريقة للحياة. واعظم عدو لطريقة الحياة الديمقراطية هو عدم التسامح. فقلما يكون المتعصبون خالين من المثالية، ولكن ما ينقصهم هو التسامح؛ وقليلون هم الذين يدركون ان عدم التسامح قد يدمر المثالية تماما. فبقدر ما يضحي المتعصب بنفسه في سبيل قضايا مبادئه، يشعر بان من واجبه ان يتناسى كل القواعد العامة للسلوك الخلقي في موقفه من معارضيه. ومن خلال عدم تسامحه يوسع حدود ذلك المجال الذي يتصرف داخله، بسبب اخلاصه لمبادئه، دونما اعتبار لقواعد الاخلاق. وبذلك يبني المثالي المتعصب، في سعيه وراء مثله الاعلى، عالما تسوده قاعدة ازدراء كل المثل.